

بطاقة العذاب

بقلم: احمد الصراف

اصدرت احدى دول مجلس التعاون قرارا يعتبر ذكيا ومدروسا الى ابعد الحدود، وهو المتعلق باعفاء كافة مواطني الدول الاخرى من شرط الحصول على اذن الدخول «الفيزا» اليها في حالة كونهم من الحاصلين على اقامة مشروعة في اي من دول مجلس التعاون الاخرى، وقد بني القرار على الحقيقة المعروفة بان ايام من دول المجلس الاخرى لا تقوم عادة بمنح حق الاقامة فيها الا بعد توفر العديد من الشروط في من يتقدم بطلباتها، وبعد التدقيق والتحري اللازمين، ولتشابه بيئة العمل في مجمل دول المجلس بحيث لا توجد دول طاردة للعملة وآخر جانب، فانه من العيب حرمان المقيم في احدى الدول من حق القيام بزيارة تجارية لدولة اخرى ضمن دول المجلس. تقدمت قبل عشرة ايام بطلب زيارة لرجل اعمال كبير يعمل في دولة خليجية ولآخر من الهند، لغياب مندوب الشركة في اجازته السنوية قمت بالذهاب شخصيا الى مبنى الهجرة بالفروانية لتقديم الطلب.

كما توقعت فقد انهالت علي طلبات موظف الجوازات، صورة اعتماد التوقيع، بطاقة المندوب، نموذج امن الدولة، نموذج طلب الزيارة، تعهد بعدم التشغيل، البطاقة المدنية وصورة عنها.

شرحنا له بانتي صاحب العمل والمفوض بالتوقيع عنهم، فكتب الموظف على الطلب وبخط واضح «حضر صاحب العلاقة بنفسه». اخذت الوصل بعد ان وعدني الموظف بان اذن الزيارة سيكون جاهزا خلال يومين. بحكم تجاري السابقة ذهبت بعد اكثر من أسبوع، وكما توقعت فان المعاملة لم تكن قد انتهت ولكن بسبب لم يخطر على بالي ابدا، فقد رفضها المدير لوجود اختلاف بسيط بين التوقيع الموجود على نموذج طلب الزيارة مقارنة بالتوقيع الموجود على هذه المخالفه الدستورية الخطيره؟؟ وماذا طلبتكم منا كتابة رقم الهاتف اصلا في نموذج طلب الزيارة؟؟ وماذا يعني ان التوقيع مختلف؟؟ طالما حضر الشخص المعنى بنفسه؟ تجاوب رئيس القسم مع ١٠٠٪ وقام عن كرميه ليستفسر عن هذا الامر، عاد بعد لحظات وقال بلهجة اعتذار بان هذا هو طلب المدير وطلب مني ان اوقع مرة اخرى، فلما سالته عن السبب في هذا التعقيد غير المبرر، حيث ان الشخص يستطيع ان يقبض الملaiين اذا ذهب الى البنك بنفسه لصرف قيمة شيك باسمه، ويستطيع ان يصدر وكالة عامة لآخرين ان ذهب شخصيا الى وزارة العدل؟؟ فقال رئيس القسم ان المدير لا يثق بموظفيه!!

سكتت شهرزاد عن الكلام المباح، وقفت وانتظرت وانتظرت مع رجل الاعمال عشرة ايام لكي يتمكنا من الدخول الى جنة الكويت، حيث ان جنة عدن لا تزال من دول الضد، ولا شك انهم لم يحسوا بآية اساعة لما حدث لهم من تأخير في الحصول على «الفيزا»، حيث انهم من كبار المصنعين ورجال الاعمال في تلك الدولة الخليجية، واي تسهيل في اجراءات دخول وخروج رجال الاعمال الاجانب من والى الكويت سوف لن يكون في صالحهم في نهاية المطاف.